

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE
LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT
CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE
COMMUNICATION



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالة
رئاسة الجامعة
الديوان
خلية الإعلام والاتصال

أخبار التعليم العالي وولاية قالة عبر الصحافة الوطنية

وزير التعليم العالي، عبد الباقي بن زيان، مشروع إصلاح الخدمات الجامعية سيكون جاهزا هذه السنة

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، أمس الأحد، بالجزائر العاصمة أن مشروع إصلاح الخدمات الجامعية سيكون جاهزا، قبل نهاية السنة الجارية.

أكد الوزير على أمواج الإذاعة الوطنية أن فوج عمل يكفح حاليا على دراسة هذا المشروع الذي يخص المنح والإيواء والإطعام والنقل الخاص بالطلبة من أجل استكمال وتقديم مشروع إصلاح كامل ومهيكل.

أما بخصوص نظام ليسانس-ماستر-دكتوراه، فأوضح الوزير أن هذا النظام التعليمي لم يحقق أهدافه لأنه لم يتم وضع آليات التقييم التي كان من المفترض أن ترافقه، مضيفا أن الوزارة تنوي، في المقام الأول، إدراج التصحيحات اللازمة لتحقيق «فلسفته الحقيقية».

ولدى تطرقه إلى رقمنة قطاع التعليم العالي، قال بن زيان أن هذا الخيار يمثل «المحور الأساسي» في القطاع خاصة فيما يتعلق بـ «الحوكمة والتكوين والبحث»، مضيفاً أنه تم إنجاز إلى حد الساعة 38 عملية رقمنة.

في رده على سؤال حول مشروع القانون التوجيهي للتعليم العالي، أشار الوزير إلى أن الهدف الأساسي لمشروع القانون هذا الذي تم استلام أولى استنتاجاته، بحر هذا الأسبوع، من قبل الأطراف المعنية بما فيها الأسرة الجامعية والشريك الاجتماعي، هو «إحداث القطيعة مع كل الممارسات السابقة»، لأن القانون الحالي «لا يلبي متطلبات الساعة».

مناقشة سبل تعزيز مخطط تطوير الإلكترونيات الدقيقة

سيكون موضوع تعزيز مخطط الاستراتيجية الوطني لتطوير الإلكترونيات الدقيقة محل مناقشة، خلال لقاء تنظيمه المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، غدا الثلاثاء، بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بحسب ما

أفاد به، أمس، بيان لذات المديرية. أوضح ذات المصدر أن هذا اللقاء الذي سيرف مشاركة عدد من أعضاء الحكومة وممثلي الدوائر الوزارية، «يركز بشكل أساسي على المكونات الثلاثة: التعليم والتكوين العالين، البحث والابتكار». أضاف أن تنظيم هذا اللقاء يأتي في ظل «طموح وضع بلدنا كمنصر فاعل في قطاع الإلكترونيات الدقيقة، الذي يشكل «أحد البدائل الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في إطار رؤية إستراتيجية مصحوبة بخطة عمل ملموسة».

تهدف هذه الاستراتيجية بحسب البيان إلى «الاستجابة لتوقعات المجتمع وتتماشى مع التوجهات السياسية والإستراتيجية الأخيرة للسلطات السياسية الجديدة في البلاد، لا سيما من خلال الاعتماد على البحث العلمي والابتكار التكنولوجي واقتصاد المعرفة كعوامل رئيسية تدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

كما تسعى هذه الاستراتيجية - يضيف ذات المصدر- إلى «تطوير نموذج اقتصادي إنتاجي أقل اعتمادا على صادرات المحروقات ويشجع على استغلال الموارد المحلية وحشد الكفاءات الوطنية في الجزائر وتلك الموجودة في الخارج».

أشار البيان إلى أن المخطط الاستراتيجي «تم تطويره في أعقاب الكتاب الأبيض حول البحث والابتكار في الإلكترونيات الدقيقة الذي تم تقديمه ودراسته خلال ورشة العمل التي نظمت مؤخرا بسيدي بلعباس، والتي ركزت بشكل أساسي على صياغة التوصيات المفصلة حول مجالات العمل الرئيسية الأربعة التي تركز على التوالي على برامج التعليم التكوين في الإلكترونيات الدقيقة، محاور مواضيع البحث في تصميم الشرائح الإلكترونية، هياكل ومنتجات التصميم والاختبار ونقل التكنولوجيا وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر».

في إطار برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي بدء التقييم الأولي لمشاريع "إيراسموس+" للمقاولاتية بجامعة البليدة-2

أشرف مدير جامعة البليدة-2 البروفيسور رمول خالد، أمس، على افتتاح الدورة التقييمية الأولى للمشاريع المقاولاتية المقترحة في إطار مركز "يبدأ"، ويندرج هذا الأخير في إطار برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي "إيراسموس+"، وذلك بقاعة المحاضرات الكبرى.

أكد رمول، أن مركز "يبدأ" لبنة أخرى تدمج التصور المقاولاتي بجامعة علي لونييسي بالمعزرون، من أجل تعزيز ربطها بالفضاء السوسيو-مهني، وبناء روح المقاولاتية لدى الطلبة، وذلك عن طريق احتضان مشاريعهم وتطويرها بشكل يسمح لهم دخول السوق الاقتصادية.

ويتنافس 147 مشروع جديد تم اقتراحه من قبل الطلبة الشباب من أجل المشاركة في مسابقة مغاربية لاحقا، حيث تشارك المشاريع الفائزة وطنيا في دورة تكوينية دولية في أصاليب توكون وإدارة المقاولات، لتتنافس من جديد مع المشاريع المغاربية المشاركة في إطار برنامج "يبدأ" الذي تشارك فيه 4 جامعات وطنية، و10 جامعات مغاربية.

كما يسهر على تقييم المشاريع 14 خبير بجامعة البليدة-2 علي لونييسي، ويعمل الخبراء على دراسة نجاعة المشاريع الجديدة التي تهتم بالاقتصاد الأخضر، تدوير النفايات، الاقتصاد المستدام والرقمنة.

ويتم تقييم هذه المشاريع وفق سلم تنقيط مقسم على مرحلتين، حيث يكون التقييم في المرحلة الأولى على أساس ملف الترشيح بـ100 نقطة مقسمة إلى مؤشرات، 10 نقاط لقوة المشروع ووضوحه، 25 نقطة على مؤشرات حداثة المشروع وأصليته، 25 نقطة

تفعية المشروع في المحيط السوسيو-مهني، و25 نقطة للمقابلية للإنجاز على أرض الواقع واستدامته واستعماله للتكنولوجيا، بالإضافة إلى 15 نقطة لقدرة المشروع على المنافسة في السوق.

أما المرحلة الثانية من التقييم، يقوم بها مجموعة أخرى من الخبراء، تركز على عرض المشروع في دقيقتين للملفات المختارة في المرحلة الأولى، يتم تقييمها على أساس 100 نقطة مقسمة إلى 15 نقطة لوضوح التقديم، 20 نقطة على قيمة المشروع، حداته وطبيعة الخدمة المقدمة، 15 نقطة لقيمة المشروع في الفضاء السوسيو مهني، إنجاز المشروع واستعماله للتكنولوجيا، 10 نقاط لتقدم المشروع، 10 نقاط لقدرة المشروع على الخدمة المقاولاتي، 15 نقطة لقدرة المشروع على دخول السوق المحلي، الوطني والدولي.

وتم تسمية ورشات التقييم باسم السادة الأساتذة الذين توفوا في مرحلة الكوفيد. على غرار البروفيسور سي أحمد مهدي، الدكتور حبيب ربيع والبروفيسور سعيد العيادي.

ويعتبر مركز "يبدأ" أحد المكتسبات المادية لمشروع "إيراسموس+" بتجهيزات نوعية، ويمثل حاضنة للمشاريع، كما قام ذات المركز بتنظيم 4 دورات تكوينية لفائدة أساتذة وخبراء في تكوين وإدارة المشاريع.

وتحتوي جامعة البليدة-2 على دار المقاولاتية كفضاء مماثل في مرافقة المشاريع الشبانية والمقاولاتية، بالإضافة إلى إبرامها عدة اتفاقيات تعاون مع مؤسسات اقتصادية واجتماعية بهدف ربط الجامعة مع الفضاء السوسيو اقتصادي.

البليدة: أحمد حطاف

متنخبون يقسمتينة طالبوا بخلقها وبالتحقيق في وجهة الاموال

105 ملايين أنفقت على ترميم إقامات جامعية دون أثر في الواقع

رسم المجلس الشعبي الولائي بقسنطينة، صورة سوداء عن واقع الخدمات الجامعية بالإقامات القديمة، حيث أنفقت الدولة ما يزيد عن 105 ملايين سنتيم ترميمها وإعادة الاعتبار لها دون أن يكون لها أثر في الواقع، فيما ألح المتنخبون على فتح تحقيق في الأموال التي أنفقت وطالبوا بالكشف عن أسباب غلق إقامة عائشة أم المؤمنين سنوات دون أي سند قانوني، في حين اقترح آخرون إعداد مداولة لتفكيك هياكل الإيواء المهترئة وتحويل العقار إلى استثمارات مرمية.

وزير التعليم العالي يؤكد مشروع إصلاح الخدمات الجامعية سيكون جاهزا "قبل نهاية السنة"

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، أمس الأحد بالعاصمة، أن مشروع إصلاح الخدمات الجامعية سيكون جاهزا قبل نهاية السنة الجارية. وأكد الوزير على موجات الإذاعة الوطنية أن فوج عمل يعكف حاليا على دراسة هذا المشروع حاليا على دراسة هذا المشروع الذي يخص المنح والإيواء والإطعام والنقل الخاص بالطلبة من أجل استكمال وتقديم مشروع إصلاح كامل ومهيكل. أما بخصوص نظام ليسانس-2 من هذا النظام التعليمي «لم يحقق أهدافه لأنه لم يتم وضع البات التقييم التي كان من المفترض أن ترافقه»، مضيفا أن الوزارة تنوي، في المقام الأول، إدراج التصحيحات اللازمة لتحقيق

«فلسفته الحقيقية». ولدى تطرقه إلى رقمنة قطاع التعليم العالي، قال السيد بن زيان أن هذا الخيار يمثل «المحور الأساسي» في القطاع خاصة فيما يتعلق به «الحوكمة والتكوين». مضيفا أنه «تم إنجاز 38 عملية رقمنة». وفي رده على سؤال حول مشروع القانون التوجيهي للتعليم العالي، أشار الوزير إلى أن «الهدف الأساسي لمشروع القانون الذي تم استلام أولى استنتاجاته بحر هذا الأسبوع» من قبل الأطراف المعنية بما فيها الأسرة الجامعية والشريك الاجتماعي، هو «إحداث القطيعة مع كل الممارسات السابقة» لأن القانون الحالي «لا يلبي متطلبات الساعة».

وصف المتنخبون هذه الإقامات بالخراب على الأمان العام قبل أن يفرض انتخاب بر كرام عبد الجيد بتطبيق صلاحيات المجلس إصداه مداولة لخلقها نهائيا وهو ما لاقى قبولا عند الآخرين، في حين تحدثت اللجنة سماعي عن وجود ما أسسته بسوء تدبير للعام، قبل أن يؤكد الأمين مجددا أن الوزير المخصص للبيئة في ظل الوضع الذي يعرفه البلاد مشددا على أن كانت الأثر الأولوية تكمن في تدفق وجبات جيدة لا تضر صحة الطلبة.

إقامة الفاضل سرير أغلقت

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن إقامة الفاضل سرير أغلقت منذ سنوات دون أن يكون لها أثر في الواقع، فيما ألح المتنخبون على فتح تحقيق في الأموال التي أنفقت وطالبوا بالكشف عن أسباب غلق إقامة عائشة أم المؤمنين سنوات دون أي سند قانوني، في حين اقترح آخرون إعداد مداولة لتفكيك هياكل الإيواء المهترئة وتحويل العقار إلى استثمارات مرمية.

إقامة الفاضل سرير أغلقت

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن إقامة الفاضل سرير أغلقت منذ سنوات دون أن يكون لها أثر في الواقع، فيما ألح المتنخبون على فتح تحقيق في الأموال التي أنفقت وطالبوا بالكشف عن أسباب غلق إقامة عائشة أم المؤمنين سنوات دون أي سند قانوني، في حين اقترح آخرون إعداد مداولة لتفكيك هياكل الإيواء المهترئة وتحويل العقار إلى استثمارات مرمية.

إقامة الفاضل سرير أغلقت

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن إقامة الفاضل سرير أغلقت منذ سنوات دون أن يكون لها أثر في الواقع، فيما ألح المتنخبون على فتح تحقيق في الأموال التي أنفقت وطالبوا بالكشف عن أسباب غلق إقامة عائشة أم المؤمنين سنوات دون أي سند قانوني، في حين اقترح آخرون إعداد مداولة لتفكيك هياكل الإيواء المهترئة وتحويل العقار إلى استثمارات مرمية.



الأمين العام للولاية

إصرار الجميع على البقاء في المدينة زاد من حدة المشكلة

وتدخل الأمين العام للولاية السيد أحمد لوفاع لعل المراهق بين رئيس اللجنة وممثرا المنتخبات الجامعية، حيث قال إن تقرير اللجنة كان قاسيا جدا كما أن تصريحات المراهق هي الأخرى ليست مطابقة للواقع، حيث أكد أن وضعية الإقامات القديمة سيئة بالفعل ولن تعود إلى سابق عهدها مهما أنفق عليها من أموال مشددا على أن كان من المفروض لكن إصرار الطلبة على البقاء في المدينة زاد من حدة المشكلة.

استفادت إقامة القديرة من غلاف مالي إجمالي يقدر بأزيد من 8.5 ملايين سنتيم، غير أن للتنجيب وضيقا وضيقها بالكارثية، حيث ورد في العرض أن الأجنحة الخاصة بالإيواء تحولت إلى أماكن رمي القمامة، كما أنها تفتقد إلى الإضاءة والنظافة والأسرة والدفء والتهوية، وأخبار المصير إلى أن وضعية السكني كارثية جدا وفي نفس وضع المرحم. أما المظفر فلا يمكن حساب أعضاء لجنة التعليم العالي، مستهجة بهذا الإصرار، حيث تسرب الفلز وأكاديمية تسببت في حدوث كارثة بسبب التوصلات الخاصة بهذه المادة، فيما عبر الطلبة للجنة عن استيائهم الكبير نتيجة عدم توفر أدنى شروط المعيشة.

وأعدت لجنة التعليم العالي والبحث العلمي بالمجلس الشعبي الولائي تقريرا ميدانيا عن واقع الخدمات الجامعية بالإقامات القديمة، حيث أرفق رئيس اللجنة بوركين بن حوسرة بصور وفيديوهات عن وضعيتها وأوضاعها ورقتي التنجيب، الرضوع بالكل في والذي يعطل تدفقا عاجلا للسلطات. وورد في التقرير الذي استغرق عرضه ومناقشته قرابة 3 ساعات، أن الإقامة الجامعية تحمل تباين استغلات من أزيد من 22 مليار سنتيم من أجل تهئة وترميم مساحات كبيرة من أجزائها على غرار دورات المياه التي تصرف عليها ما يزيد عن مليار سنتيم، في حين أنفق على الكتابة في عشرين مليون 3 ملايين و 200 مليون سنتيم، حيث ذكر رئيس اللجنة أن ما أنفق لا يتطابق مع الواقع فقد رصدت اللجنة بحسبه أعدادا لكثيفة في بعض الأجنحة، فضلا عن المياه، وفي حال توفرها فإنها تضيع بسبب عدم صلاحية المنقذات. ورصدت اللجنة العداء للإلتزام الفرجية والمالية، وكذلك معظم الغرف، كما سجلت وجود طريقة خائفة والتكسار في التوافق في حين أن الطالبات يمتن بحسب التقرير، لجلب كل الأدوات والمعدات الخاصة ترميم الغرف مع إتمام حسابات انتشار رخيص للزواجر في ساعة الإقامة، وهددت اللجنة بما وصفته بسوء معاملة الطالبات والتفتق في ختم من طرف أقران من العلاقات بديلة، كما وصف أعضاءها في زيارتهم الميدانية، لولا على نقل طلبة إلى الممشى على متن سيارة خاصة لأحد المرشدين، نظرا لانعدام سيارة الإصحاح بالإقامة التي تعد من أقدم المنشآت الجامعية على مستوى الولاية.

7 هياكل جديدة غير مستغلة بقسنطينة

منتخبون يطالبون بغلق الإقامات الجامعية القديمة

تساءل أعضاء من المجلس الشعبي الولائي بقسنطينة، عن سبب عدم استغلال الإقامات الجامعية السبعة الجديدة، المجهزة على مستوى القطب الجامعي بالمدينة الجديدة علي منجلي، في ظل اهتراء وقدم الإقامات المفتوحة للطلبة، والتي باتت تشكل خطرا حقيقيا على أمنهم وسلامتهم من جميع النواحي.

• شبيبة ح

المستوى المطلوب، فهي لازالت تعاني نفس المشاكل، متسائلين عن عدم إطلاق أشغال إعادة الاعتبار وترميم الإقامة الجامعية "عائشة أم المؤمنين" التي تضم ألفي سرير، رغم أن والي الولاية خصص مبلغا ماليا معتبرا لهذه الأخيرة منذ مارس 2020.

طالب المنتخبون خلال اجتماعهم لدراسة واقع الإقامات الجامعية، بضرورة إيفاد لجنة تحقيق وزارية للإقامات، من أجل الوقوف على الوضع المزري الذي تعيشه، والذي يستدعي غلقها، نظرا لقدمها وتأثيرها السلبي على التحصيل العلمي للطلبة، مطالبين في الوقت بفتح الإقامات الجامعية الـ 7 المنجزة والمغلقة منذ سنوات، والتي تم إنجازها دون استغلالها، حيث تساءل أعضاء اللجنة خلال عرضهم للملف، عن سبب عدم فتح هذه الإقامات الجامعية الجديدة المتواجدة بالقطب الجامعي، والتي مكن من استغلالها في أي لحظة، لجعل الولاية تعرف فائضا في الأسرة، حيث أن الطاقة المستغلة حقيقة، تقدر بأزيد من 33 ألف سرير. وهذا ما يجعل أزيد من 12 ألف سرير غير مستغل وشاغر، وهو رقم لم يتم بعد تدقيقه، حسب التقرير، كون عملية الإيواء لا تزال مستمرة إلى حد الساعة.

كشف أعضاء لجنة التعليم العالي بالمجلس الشعبي الولائي، خلال انعقاد دورة المجلس بقسنطينة، نهاية الأسبوع الفارط، عن الوضعية الكارثية التي آلت إليها الإقامات الجامعية والمطاعم المستغلة، بسبب اهتراءها وقدمها، حيث أكدوا أن هذه الأخيرة، باتت غير مناسبة لتوفير الجو الملائم للطلاب، من أجل التحصيل العلمي الجيد، مشيرين في السياق إلى أن العدد الإجمالي للإقامات الجامعية لمدينة قسنطينة، وصل إلى 25 إقامة، بطاقة استيعاب إجمالية تقدر بـ 15 ألفا و998 سرير ذكور، موزعة على 9 إقامات و29 ألفا و535 سرير إناث، موزعة على 16 إقامة.

هذا الأمر دفع بالمتدخلين إلى دق ناقوس الخطر، خاصة أن جل هذه الإقامات ليست في المستوى المطلوب، فأغلبها مهترئ وقديم، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الإقامات الجامعية التابعة لمديرية الخدمات الجامعية قسنطينة-وسط، وقسنطينة-الخروب، خاصة على مستوى البنايات التي تعرف وضعية كارثية في الكتامة ودورات المياه داخل العمارات والتدفئة، وحتى الكهرباء، رغم التدخل اليومي لأعوان الصيانة من أجل إعادة الاعتبار لها، إلا أن نقص الإمكانيات المادية الممنوحة في هذا الجانب، والضئيلة جدا مقارنة مع حجم الأضرار الناجمة، حال دون التحكم في الوضع نهائيا، في حين أن إقامات الخدمات الجامعية عين الباي في حالة حسنة، بالنظر إلى حداثة هياكلها.

تحدث أعضاء لجنة التعليم العالي بالمجلس الشعبي الولائي، وخلال عرض ملف واقع الخدمات الجامعية بالولاية، عن استفادة العديد من الإقامات الجامعية من أغلفة مالية، في إطار الميزانية القطاعية غير الممركزة لسنتي 2012 و2013 قدرت بـ 100 مليار سنتيم، وهي المبالغ التي قال عنها عدد من المتدخلين بأنها صرفت ورقيا، دون أي أثر ميداني، فأغلبية الأشغال الخاصة بترميم عدد من الإقامات لم ترق إلى

قرار جديد يوضح كيفية الانتقال خلال السنة الجامعية الجارية تقييم الطلبة إما حضورياً أو عن بعد والاعتماد على الأعمال المنجزة

الأفقية والاستكشافية، وبناء على أعمال منجزة من قبل الطلبة. كما يتعين تدعيم قدر الإمكان التقييم المستمر عن بعد، باستثناء الوحدات التعليمية الأساسية والمنهجية، ويمكن المصادقة على الوحدة التعليمية وفق ذات المصدر من طرف الفرقة البيداغوجية من خلال التقييم المستمر والتقييم النهائي أو التقييم النهائي فقط، أو التقييم المستمر فقط. وتنظم مناقشات مذكرات نهاية الدراسة - حسب ذات القرار - وفق طرق مناسبة تحددها الفرق البيداغوجية مع مراعاة الوضعية الصحية، وإذا تعذر إجراء المناقشة يتم تقييم المذكرة من طرف المشرف وممتحنين اثنين. وبخصوص الاطلاع على أوراق الامتحان فيمكن تعليق حق الطلبة في الاطلاع عليها من قبل الفرقة البيداغوجية حسب الوضعية الصحية، وفي هذه الحالة يتم وضع تصحيح نموذجي وسلم تنقيط مفصل بالنسبة لكل امتحان ويبلغان للطلبة وجوباً عن طريق النشر وبكل وسيلة إعلام رقمية. وفي حالة الغياب عن امتحان أو مناقشة مبررة، يمنح الطالب الحق في إجراء امتحان بديل أو إعادة برمجة المناقشة على أن يتم تنظيمهما وتحديد شكلهما من قبل الفرقة البيداغوجية بالتشاور مع الهيئة الإدارية المعنية، يضيف ذات المصدر. رشيدة دبوب

• أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قراراً جديداً يوضح كيفية التعامل مع الطلبة من حيث التقييم خلال الموسم الجامعي الحالي الذي يكتسي خصوصية لاستمرار انتشار فيروس كورونا واعتماد نمطين من التكوين، حيث سيكون تقييم الطلبة إما حضورياً أو عن بعد وسيتم الاعتماد على منجزات الطالب أيضاً، كما تطرق القرار لبعض الحالات الخاصة كحق الطلبة في امتحان بديل في حال الغياب المبرر والاكتفاء برأي المشرف في مذكرة التخرج في وضعية يحول فيها المناقشة. وحسب القرار رقم 55 المؤرخ في 21 جانفي 2021 الذي يحدد الأحكام الاستثنائية المرخص بها في مجال التنظيم والتسيير البيداغوجيين، والتقييم وانتقال الطلبة في ظل فترة كوفيد-19 بعنوان السنة الجامعية 2020-2021، فإنه وباعتماد نمط التعليم المختلط هذا الموسم أي بين التعليم عن بعد والحضوري، فإن حضور الطلبة لمختلف الأنشطة الحضرورية ليس إجبارياً، باستثناء بعض الأعمال التطبيقية وأعمال الورشات أو التريصات التي صدر بشأنها رأي مخالف من اللجنة البيداغوجية. وبخصوص التقييم، فقد نصت المادة السابعة من القرار، أنه يتم وفقاً لأحد الأشكال المقترحة وذلك بعد أخذ رأي الفرقة البيداغوجية إما حضورياً أو عن بعد بالنسبة للوحدات التعليمية

استفادوا من أكثر من سكن وظيفي

"الكناس" يتهم أساتذة جامعيين بالاستيلاء على سكنات وظيفية



استفاد بعض الأساتذة الجامعيين من أكثر من سكن وظيفي في جامعات مختلفة، قبل تفعيل البطاقة العقارية، حسب ما كشف عنه المنسق الوطني لأساتذة التعليم العالي عبد الحفيظ ميلاط، مشيراً إلى أن بعضهم ليس في حاجة له لكن تفكيرهم بطريقة "ربعية" انتفاعية أنانية، جعلهم يسطون على حق أساتذة جامعيين هم بالفعل في حاجة للسكن.

وحمل ممثل "الكناس" الوزراء المتعاقبين على وزارة التعليم العالي جزء من مسؤولية استمرار مشاكل السكن الوظيفي في القطاع، على اعتبار أن كل وزارة اعتمدت نفس الحلول المعتمدة من طرف الوزارة التي سبقتها وهو ما أبقى على هذا الملف قائماً إلى غاية اليوم.

واقترح المتحدث تقييم السكنات الوظيفية التي سبق توزيعها على الأساتذة الجامعيين بقيمتها حسب سعر الدولة وبيعها للأساتذة الجامعي بصفة البيع بالإيجار بدون فوائد، مع تقسيط قيمته على 20 أو 30 سنة وهو ما سيسمح باستفادة الطرفان، حيث يستفيد الأستاذ الجامعي المستفيد من سكن وظيفي من ملكية هذا السكن، وتستفيد الخزينة

العمومية من أموال كبيرة تسترجعها شهرياً، يمكن استغلالها في تمويل مشاريع أخرى، وبالنسبة للأساتذة الجامعيين غير المستفيدين، اقترح الكناس أن يتم منحهم قروض طويلة المدى بدون فائدة، تسمح لهم بشراء سكنات، إما في إطار برامج الدولة أو حتى من الخواص.

وأضاف ميلاط أنه بالنسبة للولايات الداخلية التي تحوز احتياطات عقارية كبيرة أو مناسبة، يمكن تجميع الأساتذة الجامعيين في تعاونيات مشتركة للحصول على قطع أرضية وتجزئتها، وتمكين الأساتذة الجامعيين من قروض طويلة المدى لبناء سكناتهم بأنفسهم وهو ما يمكن اعتماده في كثير من الولايات حسب تأكيد الكثير من المدراء الجامعات. ربي.أ.و.ف

لتدريب الأساتذة والطلاب

ورشات في اللغة الإنجليزية بالمدارس العليا للأساتذة



كشفت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، مشاركة طلاب ومدرسين جزائريين في ورشات تعليمية عبر الإنترنت لصقل المهارات في اللغة الإنجليزية.

وأضاف بيان للسفارة نشر على الصفحة الرسمية على الفيسبوك بأن "برنامج English Language Fellow اللغة الإنجليزية يعد أحد برامج التبادل التعليمي العديدة"، حيث تستضيف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى حول العالم مدرسين أمريكيين ذوي خبرة في تدريس اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، "مشيراً إلى أن كل من إيريسن وإيزابيل تعملان على مشاركتها مع الطلاب والمعلمين الجزائريين من خلال ورش تعليمية عبر الإنترنت، حيث تعمل إيريسن على تدريب الطلاب والمدرسين في المدرسة العليا للأساتذة في الجزائر العاصمة ووهران وورقلة وقسنطينة، كما تقوم

إيزابيل بتدريب المدرسين المتطوعين في الفضاءات الأمريكية في الجزائر، بالإضافة إلى المساعدة في صقل مهارات اللغة الإنجليزية للطلاب الجزائريين المهتمين بالدراسة في الجامعات الأمريكية.

وقالت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بأن هذا البرنامج يدخل ضمن الاحتفال باليوم العالمي للتعليم، والذي يعتبر كأحد من حقوق الإنسان ومسؤولية عامة ومفتاح لتحقيق المساواة بين الجنسين.

حسان.ت

قائمة

مدير التربية يرد على وسيط الجمهورية بقائمة

قائمة - الصريح



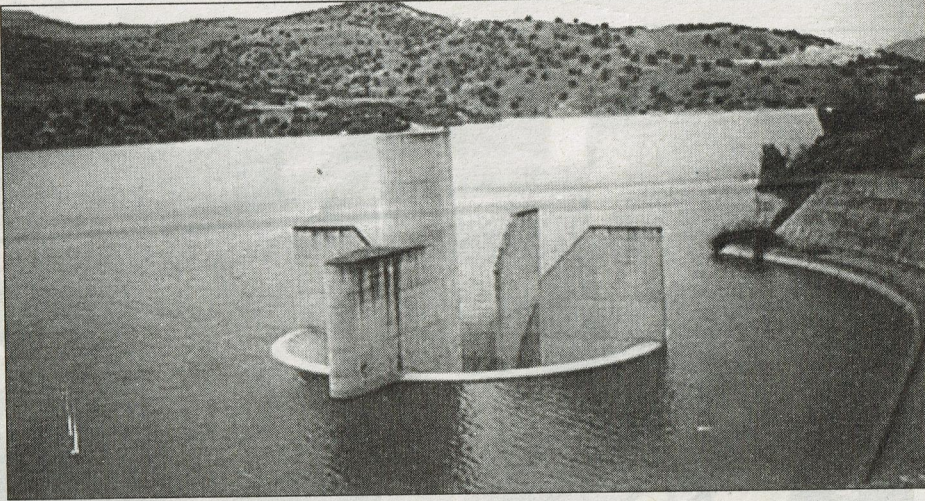
رد مدير التربية بولاية قائمة، مراد قديري، على مندوب وسيط الجمهورية عبد الرزاق مسعودية حول التقرير المفصل الذي رفعه إلى وزير الدولة وسيط الجمهورية كريم يونس، حول وضعية قطاع التربية بالولاية، بناء على ما ورد في الشكاوي والعرائض التي وصلت مندوبية قائمة بخصوص القطاع. وفند مدير التربية تصريحات وسيط الجمهورية لولاية قائمة واتهمه بالادعاء بتسجيل اختلالات كثيرة في المؤسسات التربوية وعدم الرد على الانتشغالات وغلق الأبواب ومعالجة الملفات بطرق مشبوهة وإهانة المواطنين وإخفاء المناصب المالية وما إلى غير ذلك من التهم التي لا تستند إلى أدنى دليل. واعتبرت تصريحات مندوب وسيط الجمهورية بقائمة افتراءات بالدليل والحجج التي تمتلكها. وقالت مديرية التربية تقرير مندوب وسيط الجمهورية مدعوم ومرفق بإمضاءات لموظفين عاملين في القطاع مدعياً أنهم في قوائم الاحتياط ينتظرون التوظيف. وفندت ذات الجهة غلقها للأبواب

نبيل.ب

والوقوف على نوعية الخدمة المقدمة للزبون

لجنة تفتيش لمعاينة الوضعية الكارثية لتوزيع مياه الشرب بقالة

بأشر المحققون التابعون للوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية بقالة، عملهم في إطار تحقيق اجتماعي وطني يستمر 45 يوما يتم خلاله الوقوف عند كل صغيرة وكبيرة حول نوعية الخدمة المقدمة للزبون وكل ما يتعلق بتوزيع المياه ونوعيتها وغيرها من النقاط ذات الصلة بتلك المادة الحيوية على مستوى ولاية قالة.



قالة - الصريح
نبيل ب.

وستقف لجنة التحقيق على المشاكل والنقائص حيث لطالما اشتكى المواطن من نقص التزويد بها والتذبذب الحاصل في توزيعها وانقطاعها المستمر وتردي الخدمات المقدمة خاصة صيفا، أبى خضع المحققون إلى تكوين خاص سيجتمعون من خلاله عبر بلديات الولاية الـ 34 كل المعلومات والحقائق وواقع توزيع المياه وتسييرها بالبلديات والمشاتبي والقرى والمدن ومناطق الظل، ليرفعوا التقارير من خلال تطبيق خاص على هواتفهم إلى الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية، والتي بناء على تقارير تلك التحقيقات

المياه حسب مصالح الجزائرية للمياه التي تجاوزت ديونها لدى الزبائن العاديين والمؤسسات والإدارات العمومية، عتبه الـ 128 مليار سنتيم مع إرسال الكثير من الملفات للعدالة بسبب استيفاء الطرق القانونية لتحصيل الديون.

المعنية خاصة فيما يتعلق بنوعية المياه ومدة التزويد بها والتذبذب الحاصل في توزيعها وعدم وصول شبكة المياه للكثير من المناطق وغيرها من المشاكل التي لم تجد طريقها للحل منذ سنوات طويلة من المعاناة، ناهيك عن عزوف المواطنين عن دفع فاتورة

والخرجات الميدانية، ستقوم بالتحرك والعمل على تحسين الخدمة ومعالجة الخلل في عمليات تزويد المواطن بالمياه. يذكر أن المواطن بقالة لطالما اشتكى من نوعية الخدمات المقدمة بخصوص تسيير المياه والتزويد بها من طرف المصالح

تعيين خاتمي خلفا لبغو على رأس مديرية الخدمات الجامعية عنابة وسط

تم أمس تعيين رياض خاتمي خلفا للمدير السابق بغو الذي انهيت مهامه من على رأس مديرية الخدمات الجامعية عنابة وسط، وتم تعيين خاتمي رياض إطار بالمديرية في إطار حركة تغيير واسعة، تم على إثرها إنهاء مهام مديري خدمات جامعية وتحويل آخرين، وكان وزير التعليم العالي والبحث العلمي أعطى تعليمات صارمة للمسؤولين المركزيين وفي جميع الولايات، للتعجيل في استدراك جميع النقائص التي تضمنتها تقارير رفعت إلى مصالحه، بخصوص نقائص في التسيير وعجز في التكفل بمختلف الملفات التابعة للقطاع، على المستوى المحلي.

وقصد إعطاء نفس جديد للقطاع تضيف مصادرنا، أجرى الوزير مؤخرا، حركة تغيير شملت إنهاء مهام وتحويل عدد من مديري الخدمات الجامعية في ولايات عرفت منذ حوالي سنة، اضطرابات وهزات نتيجة تغييرات على مستوى بعض المناصب المسؤولة، وصفت «بغير المدروسة». وجاءت هذه التغييرات بعد تعليمة شديدة اللهجة وجهها الوزير إلى مديري الخدمات الجامعية على المستوى الوطني، لإزالة جميع العقبات التي تحول دون تجسيد شراكة اجتماعية حقيقية مع المنظمات الطلابية بصفة خاصة، وتم بناء على ذلك، إنهاء مهام مدير الخدمات الجامعية في ولاية عنابة وتعويضه بإطار يعمل في نفس المديرية.

سامي. ب

«كناس» يطلق حملة تحسيسية حول التصريح السنوي للأجور والأجراء لسنة 2020

أطلقت مصالح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجور لوكالة ولاية قائمة، حملة تحسيسية وإعلامية لفائدة كافة أرباب العمل الناشطين في مختلف القطاعات بولاية قائمة (القطاع العام، القطاع الخاص، الإدارات، الجماعات المحلية، الجمعيات...)

والتي انطلقت منذ 14 إلى غاية 31 جانفي 2021.

بالعطل المرضية عن بعد" عن طريق الفضاء الإلكتروني. داعيا في الأخير كل أرباب العمل الذي يقدر عددهم بـ 4516 بالقطاع الخاص والعام رب عمل لحضور فعاليات الحملة التحسيسية والإعلامية والتي تعتبر بمثابة فرصة لتمكينهم من التعرف على كل الإجراءات الصحيحة الضرورية في مجال التحصيل لاسيما التحكمم في تقنيات التكنولوجيا الحديثة فيما يخص التصريح والدفع الإلكتروني. والجدير بالذكر أن وكالة قائمة بلغ بها عدد المنتسبين إلى مختلف مراكز وفروع الدفع بها، أكثر من 200 ألف منتسب كما بلغ عدد بطاقات الشفاء المسلمة لأصحابها إلى غاية اليوم 217 806 بطاقة، في الوقت الذي عرفت فيه السنة الماضية وفي ظل جائحة "كورونا ارتفاع نسبي في عدد العطل المرضية والتي بلغت إلى غاية 31 ديسمبر 2020، أكثر من 170 15 عطلة مرضية بعدد أيام معوضة فاقت 284 820 يوم وهو ما كلف الصندوق 333 343 989 دج.

كل أشكال البيروقراطية. وفي سياق متصل في إطار عصرية القطاع والقضاء على كل أشكال البيروقراطية والطوابير على مستوى الشبابيك. كشف الكلف بالإعلام على مستوى كناس قائمة، أن مصالحتهم استحدثت إجراء جديد لفائدة أرباب العمل يتعلق بخدمة الدفع عن طريق الانترنت الذي يسمح بتسديد الاشتراكات الضمان الاجتماعي المصرح بها عبر بوابة التصريح عن بعد بصفة فورية وبكل أمان، دون عناء التنقل ودون تقديم أي وثيقة. مضيفا أن هذه الخدمة الجديدة تتوفر على العديد من طرق للدفع، على غرار الدفع الإلكتروني أو ما يعرف بالدفع بواسطة البطاقة الإلكترونية بين البنوك، الصيرفة الإلكترونية، الاقتطاع بواسطة تبادل البيانات المعلوماتية. وفي نفس السياق، أطلق الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجور خدمة إلكترونية جديدة "التصريح

بأليات التصريح والدفع عن بعد عن طريق الإنترنت، وهي الخدمة التي يقبل في شأنها ذات المتحدث أنها ستسمح لهم بإمكانية التصريح باشتراكات الضمان الاجتماعي والتصريح السنوي للأجور والأجور عن بعد عبر بوابة التصريح عن بعد مجانا وبكل أمان، والتوفر 24/24 على مدار الأسبوع، دون عناء التنقل ودون تقديم أي وثيقة. كما توفر لهم هذه الخدمة العديد من المزايا على غرار ملئ والمصادقة وإرسال التصريحات السنوية للاشتراكات في الوقت الفعلي حسب عدد العمال المصرحين، استخراج وصل الاستلام الخاص بهم، الاطلاع وإعادة استخراج التصريحات التي أجريت من خلال هذه البوابة، التحقق وإيداع الاشتراكات السنوية للعمال عبر الموقع. يتم التبليغ عن أخطاء محتملة عن طريق تقرير حتى يتسنى إجراء التعديلات الضرورية، الاطلاع على قائمة العمال المصرح بهم. كما أنها تسهل وتخفف لهم عملية التصريح والقضاء على

كما ترمي إلى إعلام وتحسيس كل أرباب العمل حول كيفية القيام بمختلف التصريحات، لاسيما إجراءات التصريح عن بعد عبر الانترنت. حيث تم خلال هذه الحملة التركيز على أهمية الخدمتين والامتيازات الممنوحة في هذا المجال، من خلال تخصيص فضاء خاص لهذه التظاهرة لتقديم كل المعلومات والشروحات المتعلقة

ح.م. حسب المكلف بخلية الإصغاء والاتصال السيد "عمور سليم"، فإن هذه الحملة هي دعوة لأصحاب العمل إلى تقديم التصريح السنوي للأجور والأجراء لسنة 2020 عن بعد عن طريق البوابة "ICHTIRAKET.COM" الموجود في الموقع الإلكتروني للصندوق

الوالي بريمي يلتقي اليوم الاثنين مع أصحاب المؤسسات الناشئة توقيع اتفاقية عمل بين جامعة باجي مختار وغرفة التجارة والصناعة سيبوس

يلتقي، مساء اليوم الاثنين، والي عنابة جمال الدين بريمي، مع أصحاب المؤسسات الناشئة لأجل النهوض بالاقتصاد المحلي، تنفيذاً لتعليمات السلطات العليا بالبلاد، الرامية باحتواء كل المشاريع الاستثمارية، لاسيما أصحاب المؤسسات الناشئة لأجل الانعاش الاقتصادي، ومراقبة هؤلاء المستثمرين وإزالة كل العراقيل أمامهم، بغية تجسيد لآلتهم مشاريعهم.



■ حسان شرفي

يسابق والي عنابة الزمن من أجل الدعم المعنوي لختلاف المؤسسات الناشئة والوقوف إلى جانبها، وتشجيع كل الحاملين للمشاريع للتقرب من مصالح الولاية من أجل تقديم يد المساعدة والعون لتجسيد هذه المشاريع. في الوقت الذي أشرف فيه، أمس الأول، رئيس جامعة باجي مختار عنابة البروفيسور محمد مانع، بمعبة طاقمه الإداري، بعقد لقاء عمل مع رئيس غرفة التجارة والصناعة سيبوس عنابة، وكذا مع مدير الغرفة، وبمشاركة ممثلين عن شركة M.M.B الرائدة في مجال تصنيع العلب المعدنية، والذي يندرج هذا اللقاء، في إطار تنفيذ الإستراتيجية المسطرة أو التي رسمتها جامعة باجي مختار بعناية، والمتعلقة بالانفتاح على محيطها الاجتماعي والاقتصادي، إسهاما منها في تطوير الاقتصاد الوطني وتشجيع البحث التطبيقي البناء خدمة للتنمية. وقد خلص اللقاء على توقيع اتفاقية عمل بين جامعة عنابة وغرفة التجارة والصناعة سيبوس. وعلى إثرها تم الاتفاق على تنصيب لجنة تقنية مشتركة تعكف على زيارة مختلف المؤسسات التابعة للغرفة وتشخيص وضعها وحاجياتها، واقتراح السبل الكفيلة بخلق القيمة المضافة محليا بمرافقة الجامعة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي المنشود. كما تم التأكيد على تنسيق الجهود وتسطير برنامج عمل على المدى القريب والمتوسط بما يضمن تطبيق بنود الاتفاقية في الإطار المبرمة بما في ذلك تحديد المجالات ذات الأولوية في التعليم والتكوين بالجامعة ضماناً لعلاقة متينة تسمح بتحديد الحاجيات الحقيقية في مجال تكوين الطلبة في المجالات التي يتطلبها النسيج الاقتصادي على الصعيد المحلي والجهوي. والجدير بالذكر تعد هذه ثالث اتفاقية توقيعها جامعة باجي مختار في نفس المنوال، حيث قبلها بأيام قليلة. فقد تم التوقيع على اتفاقية عمل مع مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية عنابة (CRTI) ووحدها للبحث التطبيقي في الحديد والصلب (URASM)، ووحدها

للبحث في المواد، قصد تشجيع البحث التطبيقي للطلبة والباحثين، ومن بين ما ستسمح به هذه الاتفاقية التبادل في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والإعلام العلمي والتقني، والتكوين الجامعي في التدرج وما بعد التدرج والتأهيل الجامعي، كما سيستقبل مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية طلبة جامعة باجي مختار عنابة، في إطار تربصاتهم الميدانية للتخرج في الليسانس والماستر بما يضمن لهم تكوين ميداني نوعي، وبخصوص الاتفاقية الأولى، فقد وقعت مع المؤسسة العمومية الاقتصادية "فيروفال"، والتي من شأنها تحديد الأهداف والتزامات كلا الطرفين، وكذا الشروط والأحكام الخاصة المتعلقة بتنفيذ مشاريع البحث والابتكار، فضلا عن تسهيل التبادلات وتشكيل فرق عمل مشتركة تعكف على تحديد مباديهم وتخصصات البحث ضمن المشاريع ذات الأولوية لمؤسسة "فيروفال" على المدى القصير والمتوسط. كما تم تسطير فور توقيع الاتفاقية برنامج تنمية وتطوير يفضي إلى مشاريع نوعية يتم تنفيذها بالشراكة بين الطرفين، إضافة إلى احتضان مشاريع التخرج لطلبة جامعة باجي مختار عنابة، والعمل على مرافقة خريجي جامعة باجي مختار عنابة في التخصصات التي تدخل في إطار نشاط مؤسسة "فيروفال"، والسعي إلى التوظيف المباشر للطلبة الأوائل على دفعتهم في ذات التخصصات، التي تتطلبها نشاطات تطوير وتنمية المؤسسة، وتأتي هذه الاتفاقية مع المؤسسة الاقتصادية، إسهاما من جامعة عنابة في تطوير الاقتصاد الوطني وتشجيع البحث التطبيقي البناء والإبتكار. كما أنها تندرج ضمن مقاربة تضمن للجامعة مكانتها الحقيقية في الانطلاق بالاقتصاد الوطني من خلال البحث التطبيقي والابتكار والبحث التطبيقي بما يضمن للمؤسسة التوجه نحو تصنيع معدات محليا والتخلي عن استيراد المعدات والتجهيزات الداخلة في إطار نشاطها، وتسمح للجامعة من خلق قيمة مضافة وموارد مالية تقودها نحو طرق جديدة لتمويل نشاطاتها تخفيفا للعبء الواقع على الخزينة العمومية.

محافظة الغابات الحجار وكذا مديرية الخدمات الجامعية تنظيم حملة تشجير بالإقامات الجامعية



قامت أول أمس مديرية الخدمات الجامعية بسيدي عمار بالتنسيق مع محافظة الغابات التابعة لإقليم الحجار نظمت حملة تشجير واسعة على مستوى 06 إقامات وتجميد المساعي الديوان الوطني للخدمات الجامعية بخصوص وذلك من أجل تنظيم حملات تشجير وكانت أول عملية على مستوى الإقامة الجامعية " سيلباتريوم ". أين تم غرس عدد معتبر من الشجيرات وبعدها جاء دور الإقامة الجامعية لـ 1000 سرير بسيدي عمار وكذا الإقامة 19 ماي 56 ذكور وإقامة الشلف والشعبية إناث بمشاركة عديد الطالبات لتنتهي الحملة التشجير بالإقامة الجامعية سيفوس 02 ليتم بعدها قامت المديرية الجامعية بتكريم عمال محافظة الغابات التابعة لإقليم الحجار فضلا للمجهودات الجبارة التي يقدمونها في أداء عملهم وكذا مجهودتهم المبذولة وقد أكد مدير الخدمات الجامعية لسبيدي عمار بعوط لزهر عن شكره الخالصة وامتنانه لكل من ساهم من بعيد أو من قريب من أجل إنجاز هذه العملية بفضل عمال وعاملات الإقامات وكذا الطلبة والطالبات كما شجع جهود مصالح محافظ الغابات على الجهود التي قدموها والعملية التشجير كان لها شعار لنغرسها حيث جرت في ظروف جيدة بمشاركة معتبرة .
ميلي حميدة

PROJET DE RÉFORME DES ŒUVRES UNIVERSITAIRES

Transport des étudiants : éviter le scénario Tahkout

Le projet de réforme des œuvres universitaires est en cours de finalisation. Il sera prêt « avant la fin de l'année », a annoncé hier le ministre de l'Enseignement supérieur sur les ondes de la radio nationale. Abdelbaki Benziane a indiqué qu'un groupe de travail est mobilisé pour étudier dans le détail l'ensemble des questions relatives à la prise en charge des étudiants, notamment les bourses, l'hébergement, la restauration et le transport.

■ Mohamed M

Le MESRS dispose donc d'une année pour « pouvoir finaliser et présenter un projet de réforme complet et bien structuré », comme l'a fait savoir le ministre. Ce n'est pas la première fois que les pouvoirs publics évoquent la nécessité d'une profonde restructuration des œuvres universitaires. Depuis des décennies, les gouvernements successifs ont tenté de réformer un système éculé et inopérant, qui a permis à des dizaines, voire des centaines de responsables et

même des subalternes de l'ex-COUS de tirer profit de l'argent de l'Etat, sans assurer pour autant aux étudiants, une prise en charge correcte. Des générations d'étudiants l'ont vérifié à leurs dépens. Les prestations sont toujours médiocres, malgré l'importance des enveloppes financières allouées. Pire encore, elles se dégradent à vue d'œil, sans que l'on sache où sont situées les causes du délabrement. Le projet de réforme en cours prévoit-il un audit exhaustif des œuvres universitaires et de



leurs démembrements, afin d'identifier les dysfonctionnements souvent graves constatés au niveau de la prise en charge des étudiants ? Il est à rappeler que le dossier a déjà fait l'objet d'un débat en Conseil des ministres, et Abdelmadjid Tebboune

avait « insisté sur l'impératif de procéder à de profondes réformes du système universitaire concernant les volets relatifs au transport et à l'hébergement ». Les réformes envisagées doivent prendre en compte deux paramètres : « la rationalisation des dépenses et l'amélioration des prestations

fournies aux étudiants, allant de l'hébergement, à la restauration et le transport ». Le chef de l'Etat avait insisté sur « les solutions, qui évitent les situations de monopole et favorisent la concurrence ». L'une des solutions que les pouvoirs publics envisagent sera probablement la privatisation, du moins en ce qui concerne la restauration et le transport, sans tomber dans les travers, qui avaient permis à un certain Mahiedine Tahkout de faire main basse sur un pactole évalué à des centaines de milliards. Sous réserve de son maintien au sein d'un gouvernement, qui, selon des sources crédibles, pourrait faire l'objet d'un réaménagement, le projet de réforme des œuvres universitaires ne doit en aucun cas être tributaire de l'incompatibilité des humeurs ou des attitudes subjectives. Sa concrétisation dans la transparence constitue un volet incontournable sur la voie de la refonte du système universitaire dans son ensemble.

NOUVEAU CYCLE À L'UNIVERSITÉ SALAH BOUBNIDER

Un master professionnel Design et environnement urbain

La faculté d'architecture et d'urbanisme de l'université Salah Boubnider a créé un nouveau cycle universitaire, le master professionnel, dans la spécialité Design et environnement urbain, visant à former des professionnels du Design capables d'intervenir de l'échelle de l'objet à l'échelle urbaine et à soutenir les étudiants dans la création de projets à la fin de leur formation, et ce, pour un nombre réduit de 24 places pédagogiques.

■ MA

Le délai d'enregistrement des étudiants intéressés par cette spécialité a pris fin hier, alors que l'annonce des résultats définitifs des étudiants admis est prévue pour le 29 du mois courant, après la finalisation des entretiens oraux.

La faculté recevra les dossiers des diplômés en licence du système « LMD » parmi les spécialités de l'architecture et



l'urbanisme, les métiers de la ville, la gestion des techniques urbaines, les diplômés en ingénierat dans la gestion des techniques urbaines du système classique, en plus des diplômés en master d'architecture et urbanisme, de gestion des projets et de gestion des techniques urbaines.

La faculté a organisé, durant la semaine passée, une journée ouverte pour faire connaître cette nouvelle spécialité, présentée

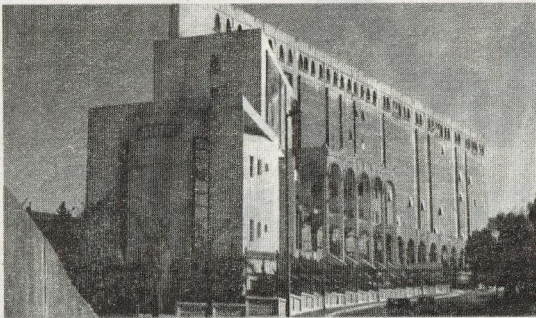
comme une occasion pour se spécialiser à la faveur de son approche sur la conception appliquée des projets, et de son application sur différents domaines qui la rendent multidisciplinaire.

La formation se fera sous forme d'ateliers créatifs et de journées d'études méthodologiques, visant à soutenir la réalisation de projets individuels et la création d'entreprises à la fin du cycle de formation.

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR :

“Le système LMD n’a pas atteint ses objectifs”

Le ministre de l’Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelbaki Benziane, a annoncé hier que le projet de loi d’orientation du secteur de l’Enseignement supérieur fait une rupture avec toutes les anciennes pratiques et prend en considération l’ensemble des remarques, réserves et difficultés rencontrées dans la mise en œuvre de la réforme LMD.



Intervenant sur la radio chaîne 3, il a précisé que l’objectif principal de ce projet, dont les premières conclusions ont été reçues cette semaine de la part de la communauté universitaire, était de faire « une rupture avec toutes les anciennes pratiques » car la loi actuelle « ne répond plus aux exigences de l’heure ». Le ministre fait sa-

voir que le comité qui va être chargé de la rédaction de la mouture finale du projet de loi, a été installé jeudi dernier. Une fois achevée, ajoute-il, la mouture sera remise une autre fois à la communauté pour les dernières retouches.

Concernant le LMD, le ministre a indiqué que ce système d’enseignement n’a pas atteint ses objectifs parce que les mécanismes d’évaluation qui devaient l’accompagner n’ont pas été mis en place, affirmant l’intention du ministre d’y apporter, dans un premier temps, les correctifs nécessaires » et aboutir à sa vraie philosophie.

S’agissant de la numérisation du secteur de l’Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, le mi-

nistre indique que cette option représente actuellement l’axe clé du secteur, notamment, pour les segments gouvernance, formation et recherche. « 38 actions de numérisation ont été réalisées jusque-là », conclut-il.

Imene A

TRANSPORT, HÉBERGEMENT, BOURSES, RESTAURATION...

Vaste chantier de réforme à l’ONOU

De passage, dimanche, sur les ondes de la Radio nationale, le ministre de l’Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique (MERS), Abdelbaki Benziane, a axé son intervention sur le projet de réforme des œuvres universitaires et de l’Office national des œuvres universitaires (ONOU) qui sera prêt « avant la fin de l’année », a-t-il indiqué.

Donnant plus de détails, Benziane a précisé qu’un groupe de travail étudiait le projet, concernant notamment les bourses, l’hébergement, la restauration et le transport des étudiants, « pour pouvoir finaliser et présenter un projet de réformes complet et bien structuré », dira-t-il.

RÉFORME DES ŒUVRES UNIVERSITAIRES **LE PROJET PRÊT AVANT LA FIN DE L'ANNÉE**

Le projet de réforme des œuvres universitaires sera prêt «avant la fin de l'année», a annoncé hier à Alger, le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelbaki Benziane.

S'exprimant sur les ondes de la Radio nationale, M. Benziane a précisé qu'un groupe de travail était en cours d'étude de ce projet, qui concerne notamment les bourses, l'hébergement, la restauration et le transport des étudiants, pour pouvoir finaliser et présenter «un projet de réforme complet et bien structuré».

Concernant le LMD (Licence-Master-Doctorat), le ministre a indiqué que ce système d'enseignement «n'a pas atteint ses objectifs parce que les mécanismes d'évaluation qui devaient l'accompagner n'ont pas été mis en place», affirmant l'intention du ministère d'y apporter, dans un premier temps, les «correctifs nécessaires» et aboutir à sa «vraie philosophie».

Pour ce qui est de la numérisation du secteur de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, M. Benziane a indiqué que cette option représente actuellement «l'axe clé» du secteur, notamment, pour les segments «gouvernance, formation et recherche», soulignant que «38 actions de numérisation ont été réalisées jusque-là».

En réponse à une question sur le projet de loi d'orientation sur l'enseignement supérieur le ministre a rappelé que l'objectif principal de ce projet de loi, dont «les premières conclusions ont été reçues cette semaine» de la part des parties concernées qui comportent, entre autres, la communauté universitaire et le partenaire social, était de faire «une rupture avec toutes les anciennes pratiques» car la loi actuelle «ne répond plus aux exigences de l'heure».

SETIF

Convention de coopération entre l'université Sétif-2 et l'UE

L'université Mohamed Lamine Debaghine (Sétif-2) a signé «sa plus vaste» convention de coopération scientifique avec l'Union européenne dans le cadre du projet DIRE-MED (dialogue interculturel, réseaux et mobilité en Méditerranée), a indiqué samedi la vice-rectrice chargée des relations internationales, Nawal Abdelatif Mami.

«Dans le cadre du projet international de coopération scientifique DIRE-MED, un accord de partenariat et de coopération a été signé entre l'université Sétif-2 et le réseau des étudiants Erasmus qui englobe 350.000 étudiants de divers pays du monde coordonnés par 47 pays européens», a précisé

à l'APS Mme Abdelatif Mami. L'université Mohamed Lamine Debaghine est ainsi «la première université algérienne à intégrer ce vaste partenariat d'étudiants internationaux», au terme de 7 mois de négociations, a précisé la vice-rectrice, soulignant qu'à travers cet accord, l'université de Sétif accède à une «nouvelle phase de coopération scientifique avec l'Europe offrant une opportunité précieuse aux étudiants de l'université d'adhérer à ce partenariat et de bénéficier de la mobilité avec les pays européens dans le cadre du projet DIRE-MED».

Mme Abdelatif Mami a également ajouté que pour concrétiser cet ac-

cord, «le travail est engagé pour créer une plateforme spéciale dans les prochains jours, en vue d'accueillir et inscrire les candidatures des étudiants de l'université des diverses filières», précisant que 100 recherches scientifiques seront sélectionnées permettant aux étudiants de bénéficier des mobilités scientifiques internationales.

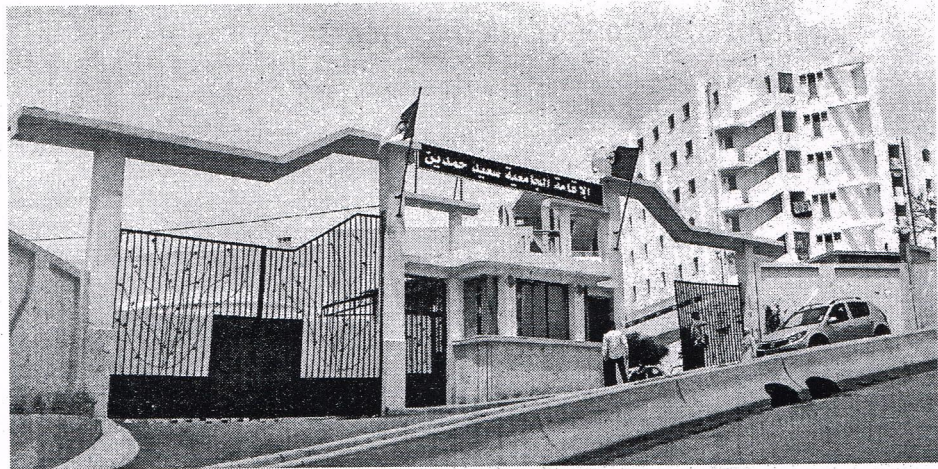
L'université Mohamed Lamine Debaghine est l'une des universités algériennes les plus dynamiques dans le domaine de la coopération scientifique, notamment avec l'UE, offrant aux étudiants la possibilité d'échanger des expériences avec leurs pairs de différents établissements scientifiques du monde.

CEUVRES UNIVERSITAIRES

Benziane annonce une «profonde» réforme

● Les œuvres universitaires, décriées par les étudiants, représentent annuellement environ 110 milliards de dinars, soit près d'un tiers du budget du secteur de l'enseignement supérieur.

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelbaki Benziane, a annoncé, hier, que le projet de réforme des œuvres universitaires, l'un des points noirs du système universitaire algérien, sera prêt «avant la fin de l'année», après sa finalisation par un groupe de travail. «A moyen terme, nous réfléchissons sur une profonde réforme des œuvres universitaires à travers ses quatre aspects, à savoir les bourses, l'hébergement, la restauration et le transport. Au titre de la rentrée universitaire, nous avons installé un groupe de travail qui est en train de réfléchir sur cette vision de la réforme des œuvres universitaires», a-t-il indiqué lors de son passage sur les ondes de la Radio nationale. Ce groupe, composé des représentants des universités, ceux des œuvres universitaires et des experts, doit compléter son travail par des études de terrain pour avoir un «projet complet et bien structuré», d'après lui. Le projet de réforme des œuvres universitaires sera «prêt avant la fin de l'année», a-t-il ajouté. Les œuvres universitaires, décriées par les étudiants, représentent annuellement environ 110 milliards de dinars, soit environ un tiers du budget du secteur de l'enseignement supérieur, selon M. Benziane. «Nous essayons de faire at-



La qualité de l'hébergement reste l'une des principales préoccupations des étudiants

ention à la rationalisation des moyens financiers. Il est important de voir cet argent aller vers les étudiants», a souligné le ministre de l'Enseignement supérieur. A court terme, son département ministériel compte investir dans l'«amélioration de la gouvernance» au niveau des œuvres universitaires.

De l'avis de tous, la qualité des services d'hébergement au niveau des cités universitaires, de la restauration et du transport universitaires laisse à désirer. En août dernier, le président Tebboune avait «instruit le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique à procéder à des réformes structurelles profondes du secteur, et ce, dans les plus brefs

délais et dans la concertation la plus large possible, sans perdre de vue l'indispensable réflexion globale sur celles du système des œuvres universitaires», selon le communiqué de la Présidence. Les réformes souhaitées passent par la «rationalisation des dépenses et l'amélioration des prestations fournies aux étudiants, allant de l'hébergement au transport». Le chef de l'Etat a insisté aussi «sur le besoin de procéder à la révision du dispositif de transport universitaire et d'envisager de nouvelles solutions qui évitent les situations de monopole et favorisent la concurrence». Le transport universitaire a été confié, durant plusieurs années, à l'entreprise de l'homme d'affaires Tahkout

Mahieddine, poursuivi dans plusieurs affaires liées à la corruption.

Interrogé sur le système LMD (Licence-mastère-doctorat), Benziane a reconnu que ce système d'enseignement «n'a pas atteint ses objectifs parce que les mécanismes d'évaluation qui devaient l'accompagner n'ont pas été mis en place». Cependant, il est hors de question de l'abroger, en dépit des appels formulés par des universitaires. Le ministre préfère plutôt parler d'amélioration du système LMD. «Tout système est perfectible (...). Dans un premier temps, nous apporterons les correctifs nécessaires en vue d'aller vers sa philosophie initiale», a expliqué Abdelbaki Benziane.

H. L.